

الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون

د. محمود محمد الحبيب *

مقدمة :

يتساءل الدكتور روبرت هيلبرونر في مقدمة كتابه **قادة الفكر الاقتصادي** عن أسباب غياب « الاقتصاديين » قبل القرن الخامس عشر ميلادي فيقول : « لقد صارع الانسان المشكلة الاقتصادية قبل الفراعنة بوقت طويل ، وخلال هذه القرون تم تخريج الفلاسفة بالعشرات ، وظهر العلماء والمفكرون والسياسيون والمؤرخون والفنانون بالجملة ، والساسة بالثلاث ، اذن لم يكن هناك اقتصادي ، فما السبب ؟ » .

ثم يعطي الاجابة بأن يؤرخ بظهور اقتصادي بارز هو آدم سميث (٢) ونسأله لماذا تؤرخ بهذه الشخصية ، وبالذات بظهور كتابه **ثروة الامم** (١٧٧٦) ؟

يجيب ، واتنا لا اتفق مع طرحه ، بالقول بأن سميث لو عاش قبل السنة ١٤٠٠ لما أعمل ذهنه في وضع نظريات ، ولما أرسى الاقتصاد السياسي اذ ليست ثمة أسرار خفية آنذاك تتطلب نظريا تحليلية وسياسات تطبيقية . والسبب أن الاديان من جهة ، والاعراف والتقاليد من جهة أخرى ، قد سرت المجتمعات الماضية ، مجتمعات العصور الوسطى . وقد علل هيلبرونر ذلك بأن عالم العصور الوسطى قد عجز عن تصور ما أسماه « نظام السوق » (٣) اذ لم يكن قد تبلور بعد تصور عن عناصر الانتاج « الارض ، العمل ، رأس المال » . ولكن حين ولد نظام السوق بمقوماته الأساسية ، صدم بذلك «الالم» وهو الم بدأ منذ القرن الثالث عشر ، كما يؤرخ له ، ولم ينته الا في القرن التاسع عشر . واذا كان الالم ناجما عن استغلال العمل وأمور أخرى فلماذا تلاشى في ذلك القرن ؟ . ان صاحبنا لم يعد الامر الى ذلك بل عزاه الى « تكبيل الفرد » في اطار التحرك الاجتماعي الكبير ، وضمن الجهاز الضخم الذي

* استاذ ادارة الاعمال بكلية التجارة في جامعة البصرة .

فقد فيه الانسان فرديته وحق التصرف الذاتي ، وحين تحرر الفرد على خط المصالح الذاتية انتهى الالم » .

هذه صورة ناقصة وتعليل قاصر . فهل معنى تحرر الفرد — ويقصد به الرأسمالي الصناعي — غياب الم فرد اخر يعمل له ؟ .

ليست المنطلقات الفردية التي حررها (اللاسيه مير) اصبحت ضخمة بدورها وفجرت قصة الالم بكل عنفوانها على حساب الجماهير العاملة في نظام التطور الرأسمالي والانتاج البضاعي الكبير ؟ . وبالطبع لم يكن هيلبرونر مهتماً بالجانب الاخر من العملة لسبب واضح انه نفسه منظر للنظام الاقتصادي الحر ، كما يسمى .

ان تسليط الضوء بقوة على الفترة التي عاشها ادم سميث كحجر الزاوية في نشوء « الاقتصاد السياسي » كعلم مستقل عن الفلسفة والاخلاق والمنطق والسياسة امر اتفق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي الغربيون . ولكن هل معنى هذا غياب النظرية الاقتصادية من الساحة ، وغياب افكار ومفاهيم اقتصادية حاولت تفسير المشاكل الاقتصادية ووضع حلول لها قد لا تنقسم بالتركيب البنيوي الكمي المعقد كما نألفه في كتابات المعاصرين ، او حتى في اعمال مل وريكاردو ومالتس وسميث . ان نفي هذا الشيء تعسف في الاستنتاج وطفرات واسعة في قراءات يجب ان تكون موضوعية وللتاريخ الطويل ، وليس للساحة الاوربية فحسب بحيث تشمل الساحات الاخرى مثل الساحة العربية / الاسلامية بعد الفتح الاسلامي وامتداده على صدر ثلاث قارات ثم فترة تميزه .

مؤامرة الصمت : حين يؤرخ باحثو تطور الفكر الاقتصادي فلماذا لا يرغمون الستار عن الفكر العربي / الاسلامي الاقتصادي في هذا الصدد ؟ . اليس موقفهم وحيد الجانب هو كما وصفه المفكر الفرنسي التقدمي روجيه جارودي حين أطلقها كلمة حق منصفة بقوله « هناك ، في اوربا ، مؤامرة صمت رهيبية ضد الحضارة العربية » (٤) ولم يكتف جارودي برأيه بل استند الى رأي واحد من اعمدة المدرسة الاشتراكية العلمية الماركسية فريدريك انجلز الذي قال بأن المفكرين العرب هم « السلف البعيد » للانسكلوبيديين الفرنسيين في القرن الثالث عشر . والاثنتان محققان ، كما سنرى عند وقوفنا على ما جاء في مقدمة **ابن خلدون** من آراء اقتصادية .

ومن المؤسف حقاً ، اننا قد وقعنا في مصيدة الكتاب الغربيين فلم ترتفع الا اصوات قليلة حاولت العودة لكشف الاراء والفكر الاقتصادي في كتابات واعمال عدد من الكتاب والفقهاء والفلاسفة العرب والمسلمين ، وفي طليعتهم العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، للبرهنة على أنهم وان لم يصوغوا نظريات اقتصادية

متكاملة (وفق شروط البحث العلمي الدقيق) ولكنهم ، مع هذا تحدثوا في قضايا يعتقد الغربيون أن الماركستليين والفيزيوقراطيين والكلاسيكيين القدامى كانوا أول المكتشفين لها ، والمتحدثين بها ، والمروجين لها ، وبالتالي المطورين للفكر الاقتصادي الذي أرساه سمث كمدرسة مستقلة تحت اسم الاقتصاد السياسي .

لنا أرضية : الحقيقة المنصفة ، والسافرة ، أن القرن السابع الميلادي قد شهد أولى الآراء الاقتصادية المتسمة بالروح العلمية ، وكانت تحت ظل الدولة الإسلامية وعلى يد العرب انفسهم . ويكتب الدكتور محمد شوقي الفنجري « عندما أقفل باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجري ، انتكست دراسة الاقتصاد الإسلامي وجمدت المبادئ الاقتصادية الإسلامية عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة » (٥) . ولكن الالتفاتات الفكرية بدأت تنطلق سابقة بذلك ما حدث في الفكر الاوربي نفسه بقرون .

نود أن نشير الى حقيقة علمية موضوعية هي أن دراستنا لتطور الفكر الاقتصادي العربي / الإسلامي ستوصلنا الى استنتاج لا يمكن نكرانه هو أن هذه الآراء وبالتالي طبيعة الاقتصاد الإسلامي نفسه انذاك كانت متميزة بالموضوعات الدينية ، بل أن الأخيرة هي الموجهة له . ومن المتفق عليه أن الاقتصاد لم يدرس بشكل « مستقل » وعلم بحد ذاته ، بل في اطار التاريخ والفلسفة والصادر الرئيسية الموجهة : القرآن الكريم ، السنة ، وآراء الفقهاء والمجتهدين . وهذا التلاحم العضوي ليس بغريب ، فقد لاحظنا حدوثه في الفكر الاقتصادي الاوربي .

ان دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي وتحليل مشاكله الاقتصادية الناجمة عن التطور في عالم الفتوحات الإسلامية وامتداد رقعة البلاد والوصول الى حالة الاستقرار ، ثم وضع الحلول لها كانت تتحرك على محاور الدراسات التشريعية ، والأخلاقية ، والفلسفية ، والفقهية . ان معظم الكتاب السلف ، وبضمنهم ابن خلدون ، كانوا خارج الدائرة التخصصية الاقتصادية ، وكانت آراؤهم لا تنطبق عليها معايير البحث العلمي الدقيق في النظرية الاقتصادية . ومع هذا الاعمام ، فان صاحبنا ابن خلدون خرج ، نسبيا ، على هذا الاعمام ، فكتابه « المقدمة » عمل انسكلوبيدي فذ في علم الاجتماع من جهة ، وفي العلوم الأخرى ، اذ قدم معالجة علمية للشؤون الاقتصادية في بعض فصوله سبقت أجيالا من المتحدثين بعده في دنيا العروبة والساحة الأوروبية . ويكتب الدكتور محمد حلمي مراد بحماس ، يخيّل الي أنه طفع بقوة : « أن ابن خلدون بحث القضايا الاقتصادية بحثا علميا عن طريق الكشف عن مسببات الظواهر الاقتصادية ، ومقارنة النتائج ، والانتقاء

من ذلك الى وضع قوانين معينة تحكم هذه الظواهر في الحالات المشابهة » (٦)

انسهامات : لقد أسهم الكتاب العرب في الفكر الاقتصادي ولو على هامش اختصاصاتهم الاخرى ، وسبق بعضهم الاوربيين في الاشارة الى قضايا ومفاهيم تناولت « العمل ، الانتاج ، الحضارة الصناعية ، طبيعة الملكية ، الثروة ... الخ » وحتى وان لم يصنفوا كتباً مسهبة في قضايا علم الاقتصاد ، فان تلك المعالجات المكثفة والممتزجة في تلافيف المعالجات الفقهية ، التاريخية الاجتماعية تعطي الدليل على أن العقل العربي لم يكن ضحلاً في شؤون الاقتصاد ، ولا مجرد ناقل ومتأثر بما ترجم عن أدبيات اليونان . فمثلاً يشير الدكتور محمد يوسف موسى في دراسته لفلسفة العلامة ابن سينا (٧) الى أن هذا الفيلسوف وزميله الفارابي ، المبدع البصري ، قد أعربا عن آراء اقتصادية في فلسفتها نتيجة لتأثرهما بالفلسفة اليونانية وموضوعاتها . وقد تحدث ابن سينا عن « مبدأ المنفعة » الذي لمسناه في كتابات الكلاسيكيين المحدثين والمدرسة النفسية النمساوية — السويسرية كأساس يحرك عمليات الانتاج (العرض) أي أن الانتاج هو خلق المنافع لسد الاحتياجات وليس مجرد خلق الثروة كما نقرأ في الفكر الاقتصادي الماركسوتي . وعليه فان العلامة ابن سينا يعتبر « المنفعة » منطلقاً ومحركاً لكل من « القيمة » و « المبادلات » . كما أنه كان من أوائل الدعاة الى تحقيق « العمالة الكاملة » للموارد المتاحة . والعمالة الكاملة هي جوهر النظرية الكينزية (٨) المعاصرة وجوهر ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون . أما العلامة الفارابي فقد لمس الكاتب أنه قد قدم بوضوح في كتابه **آراء اهل المدينة الفاضلة** قضية التجمعات البشرية ، ودوافعها ، كأساس للاستمرار وسد الحاجات عن طريق التعاون المشترك . كذلك ، يتحدث الدكتور لبیب شقير عن محاولات علمية لبحث المشاكل الاقتصادية قام بها العرب ويشير الى أحمد بن علي الدلجي (الذي عاش في القرن الخامس عشر ميلادي) وكتب كتاب **الفلاحة والفلاكون** (أي الفقر والفقراء) ، وكتاب **غلبة الفقر على نوع الانسان** . ويشير الباحث الى أن وجوه الكسب نوعان ، أولاها طبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة وخدمات العطاء ، وثانيها غير طبيعية وتتمثل في مهن كالتنجيم ومحاولة قلب المعادن الى ذهب . وقد فسر الدلجي انتشار الفقر كمرض اجتماعي بأنه يعود الى كسل الناس وتقاعسهم عن العمل (٩) . ولست أدري أي الأفراد عني بذلك ، فالشفيلة لا بد لها من العمل لتعيش . ونلاحظ أنه لم يرفع اصبع الاتهام الى طبيعة النظام الاجتماعي ودور الملكية الخاصة المستغلة .

٢ — الفكر الاقتصادي في مقمبة ابن خلدون :

ولد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي في مدينة تونس في سنة

٧٣٢ هـ وتوفي عام ٨٠٨ هـ في القاهرة (القرن الرابع عشر الميلادي) (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م . وكان عالما ، فقهيا ، فيلسوفا ، ومؤسس علم الاجتماع ، وأسماه البعض بأبي الاقتصاديين وأدعوه برائد من رواد العرب في ميدان الفكر الاقتصادي في عدد من النظريات والمفاهيم التي نسبت لظلالها الى من جاؤا بعده من الاوربيين .

عرف ابن خلدون ، على صعيد الاكاديميين العرب والاجانب ، بأنه أبو علم الاجتماع واحد ركائزه المهمة . والحقيقة انه سبق كلا من عالمي الاجتماع كونت ودوركايم للذين يعتبران في العالم الغربي مؤسسا علم الاجتماع . والغريب أيضا أن حق الدكتور كارل ماركس قد غمط أيضا على صعيد ارساء علم الاجتماع على قواعد علمية رصينة . ان مقدمة ابن خلدون تعتبر عملا رياديا أصيلا وبحثا علميا تحليليا وانسكلوبيديا للكيفية التي ظهرت وتطورت فيها المجتمعات البشرية ، ومعالجة عوامل الدفع وعوامل الشد أو الجذب التي أدت الى التحرك الاجتماعي من جهة ، أو التي أدت الى انهيار وتأخر هذه المجتمعات . ورغم أن الابواب التي في مقدمة ابن خلدون بفصولها الكثيرة جدا قد انصرفت في غالبيتها الى معالجة الجوانب الاجتماعية ، فلم تحظ الجوانب الاقتصادية من الهيكل الاجتماعي الا بفصول معدودة واحاديث تكاد تكون مبتسرة جدا ولكن ، كما قيل فقد « كان هذا الجانب من أبرع صفحات التحليل الاقتصادي التي خلفتها القرون الوسطى » (١٠) وميز هذا الرجل عن غيره . ويتفق دارسو ابن خلدون على أنه قدم نموذجا اقتصاديا تحليليا جيدا للتطور الاقتصادي وكيف يتم في مجتمعات انتقلت من مراحل البداوة اللامستقرة الى استقرار ريفي زراعي ، الى تمصير المدن ونموها وازدهارها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

ولعل الباحث الاقتصادي ، كما شعرت أنا بتلف مشوب بالحسرة ، يشعر بحسرات مضاعفة حين يجد أن ابن خلدون رغم براعته في معالجة الموضوعات براعة الجراح النطاسي وهو يجري عملية جراحية في القلب بثقة وثبات ، كان مقلا جدا في طرحه للقضايا الاقتصادية . ولو ذهب ابن خلدون خطوات أوسع — وهو قادر — في تحديد المشكلات الاقتصادية ومنحها تحليلا أعمق مما فعل ، وطور المفاهيم النظرية التي اتسمت بالاصالة ونكهة الابتكار ، كما فعل في معالجة الجوانب الاجتماعية لاستحقق دونها شك لقب أبي الاقتصاديين . ومع هذا فهو في (نادي الاقتصاديين) مع اعتزازنا الشديد به . وسنحاول في الصفحات التالية تقديم طرح مكثف لما استطعنا الوصول اليه من آراء اقتصادية وردت في المقدمة نفسها ، وبالعودة أيضا الى اعمال وبحوث لآخرين من الزملاء الذين اهتموا بدراسة ابن خلدون كمفكر عربي وموسوعي فذ لا يعرف قدره باحترام

وتقدير الا من ترا المقدمة وتابعها فصلا فصلا ، فيرى اي عالم رائع هذا ،
عالم ابن خلدون (١١) .

ويلاحظ على مقدمة ابن خلدون انها لم تكن في اطار « الاقتصاد السياسي »
كما فهمه ووضعه الكلاسيكيون ، بل اقرب الى مباحث الاجتماعيات الاقتصادية
كما يقول ساطع الحصري . فهي تحليل للتفاعل والتلاحم العضوي بين
الظواهر الاقتصادية من جهة والحوادث الاجتماعية — السياسية من جهة
اخرى .

لقد عالج في المقدمة القضايا الاقتصادية تحت عدد من الابواب ، توزع كل
منها على فروع او فصول كثيرة (١٢) وقد اظهر بجلاء ذلك البنيان المتناسك بين
شؤون الاقتصاد وشؤون المجتمع والدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في
تطور الدول ونمو الحضارة . بعبارة اخرى ، انه برهن على ان كلا من تقدم
المصر وحضارته ، او العكس تدهوره واضمحلاله ، يعود الى درجة كبيرة
الى العوامل الاقتصادية (١٣) . وفيما يلي النظريات والاراء الاقتصادية التي
وردت في مقدمة ابن خلدون :

اولا : التفسير المادي للتاريخ

يقرن التفسير المادي للتاريخ باسم الدكتور كارل ماركس وفريدريك انجلز اذ
استطاعا ، وخاصة ماركس ، وضع نظرية اتسمت بالديالكتيكية والمادية في آن
واحد . وكانت النظرية بهدف تفسير التطور وبالتالي التغيير من الكمي الى
النوعي الذي شهدته المجتمعات البشرية ، والتي توصل الاستنتاج الرئيسي
فيها الى ان العامل المتغير لا ينحصر في تفاعل الافكار مع الصروح الاجتماعية .
فهناك عامل يعطيه الاولوية هو العامل الاقتصادي . وهو كما يدعوه الحقيقة
النهائية التي تقوم عليها بنى الافكار التي هي نفسها في حركة دائمة . بعبارة
اخرى ، ان الحياة الاقتصادية وهي تأخذ طابع التغيير في الشكل ، تلي او
ترغم المجتمع على ان يناغم نظامه الاجتماعي التنظيم الجديد .

فالسوق والمصنع لم ينسجما مع الحياة القطاعية حتى وان نشأ في ظلها ،
اذ كانا يتطلبان محتوى ثقافيا واجتماعيا جديدا يتماشى وايهاها ، وساعدا ،
كما يقول الدكتور هيلبرونر ، في هذه العملية الصعبة من الولادة بأن خلقا
الطبقات الاجتماعية الجديدة التي تلائمها ، فخلقت « السوق » طبقة تجارية
محترفة ، وخلق « المصنع » طبقة البروليتاريا الصناعية (١٤) .

هل استطاع ابن خلدون ان يستوعب هذا الجانب ، وكلاهما ، اي هو
وماركس ، من علماء الاجتماع ؟ . لا اعتقد انه نفذ الى عين العمق ، او انه

استخدم المنطق الديالكتيكي في التحليل ، كما أنه كان بعيدا جدا عن مفهوم الصراع الطبقي . ومع هذا فإنه ، كما اتفق عليه عدد من دارسيه ، يقع في جيل الرواد العابرين على درب التفسير المادي للتاريخ . فقد مد الجسور بين العوامل الاقتصادية والعوامل الأخرى في أحداث التغيير الاجتماعي . ويعتقد بأدثاهم بآبن خلدون ومقدمته اهتماما امتد عقودا من الزمن هو الأستاذ ساطع الحصري بأن الآراء والمفاهيم التي طرحها آبن خلدون في ربط الاقتصاد بالتاريخ وحوادثه (الاقتصاد الاجتماعي) تقرب جدا فيما عرف بعد قرون باسم « المادية التاريخية » منذ عصر ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٥) وفي هذا الصدد ، حاول الحصري في دراسته القيمة عن مقدمة آبن خلدون أن يفند آراء الباحث الانكليزي (فيلنت) الذي كتب بأن الفرنسي (مونتسكيو) هو أول من ادخل عنصر الاقتصاد في علم التاريخ ، ووصم هذا الاستنتاج بأنه مخالفة صريحة للحقيقة والواقع لانه يعتقد بقوة على أن آبن خلدون سبق مونتسكيو الى ذلك بثلاثة قرون ، وامتاز عليه أيضا بما أسماه « عمق التفكير ودقة النظر في بحث ودرس هذه العلاقة » (٦) .

ونعود الى مفكر فرنسي معاصر آخر هو (روجيه جارودي) ليحدثنا باعتزاز بأن علامتنا العربي آبن خلدون أحد المبشرين بالمادية التاريخية لانه استطاع في دراسته للجبدلية الباطنية لتطور المجتمعات أن يعلق كبير الاهمية على تقسيم العمل ووفقا لاسلوب الإنتاج الاقتصادي . وبهذا فإنه ، كما يستنتج جارودي ، يقدم هذه الصيغة الأولية لمبدأ « المادية التاريخية » (١٧) . كما انه يستنتج من آراء آبن خلدون القائلة أن الاختلافات التي يلحظها المرء في عادات وقرديسات مختلف الشعوب « تتوقف على الطريقة التي يحصل بها كل منها على معاشه » . ولكن آبن خلدون يمضي الى أبعد من ذلك ، اذ يرى جارودي بأنه شمل الاخلاق والتركيبات الفوقية حينما أضاف « تتوقف شخصية الانسان على العادات والعرف وليس على المناخ والطبيعة » .

هل هذه الملاحظات المكثفة كافية لوضع آبن خلدون في صف مفسري هذا الاتجاه ؟ . يجيب جارودي بأنه حين أكد المركنتليون في انكلترا وغربي القارة الأوروبية على أن الذهب والفضة وتراكمها في خزائن الدولة القوية هما أساس الثروة والفني ، فان آبن خلدون أعطى صورة معاكسة هي أن المعادن النفسية ليست هي الثروة بل « وسيلة للتبادل » (١٨) . ومعنى هذا في تقويم جارودي أن آبن خلدون قد وضع الأساس الأول للمادية التاريخية ، كما أن النتائج الأخلاقية والسياسية لهذا المشروع بالغة الاهمية .

ثانيا : نظرية القيمة

إذا جردنا اهتمامات الدكتور كارل ماركس الكبيرة بنظرية القيمة في العمل

وارجعناها الى جذورها الكلاسيكية المنبثقة في نظريات الدكتور آدم سميث وريكاردو ومالتس . الخ ، فهل ان هذه النظرية ولدت في القرن الثامن عشر؟
الم يتحدث بها كاتب عربي في العصور الوسطى ؟ .

لو عدنا الى الدين الاسلامي وأصوله لوجدناه حائا على العمل والتكسب،
فان لفظة « العمل » وردت ٣٠٠ مرة في القرآن الكريم (١٩) تكريما من لدنه
تعالى للعمل . ووردت احاديث عن النبي محمد بن عبد الله (صلم) وموقفه
من ضرورة العمل والتكسب حتى انه قرنه بمرتبة العبادة .

ما موقف ابن خلدون في المقدمة ؟

العمل معيار أساسي في القيمة ، ولكنه لم يعتبره الاول والاخير . ويتفق عدد
من الباحثين على انه توصل الى نظرية في ذلك ، ومنهم جارودي الذي أكد
بأن ابن خلدون اهتم الى نظرية في القيمة تقوم على العمل ، فهو القائل
« لولا العمل لما حصلت قيمة السلعة » . ويرى ايضا انه اذا كانت ملاحظة
العمل ظاهرة فتجعل له حصة من القيمة ، ويستنتج أن المنادات والمكتسبات
كلها او اكثرها انما هي قيم انسانية . وهذه طائفة مما كتب في المقدمة : ان
قيم الاشياء تعود الى العمل المبذول في انتاجها ، الكسب هو قيمة الاعمال
البشرية ، الاعمال هي سبب الكسب ، كثرة الاعمال سبب الثروة ، ان المكاسب
انما هي قيم الاعمال ، لا بد من اعمال انسانية في كل مكسوب ومتمول ،
لا بد في الرزق من سعي وعمل ، اذا زادت الاعمال بين الناس زادت قيمتها .
وهكذا أعاد قيمة السلعة الى عنصر العمل الداخل فيها . وهذه قفزة ذهنية
سبقت الزمن حقا ، مقارنة مع المنظرين الكلاسيكيين .

ليس هذا فحسب بل ان ابن خلدون أوضح بأن العمل يخضع لقانون
العرض والطلب ، وان قيمة العمل ترتفع عند زيادة الطلب عليه ، وبهذا تكون
أجور « المتعلمين مرتفعة بوجه عام في المدن المستبحرة في العمران » . ما هي
الاسباب ؟ يعيدها ابن خلدون الى ثلاثة هي ، الاول : ان المترفين الاغنياء في
المدن يترفون عن خدمة انفسهم فيستخدمون الاجراء والعمال . وثانيهما :
ان كثرة المترفين تجعلهم يتنافسون على اجتذاب العمال ويعرضون عليهم
أجورا مغرية . وثالثهما : ان مستوى المعيشة في المدن مرتفع بوجه عام
فيحتاج العامل الى نفقات أكثر من عمال في مدن صغيرة (٢٠) .

وهناك ربط قوي بين « العمل » و « الفكر » أو التدريب والتهيؤ العلمي
والمهني له . اذ لاحظ كاتبنا أن الصنائع انما هي ثمرات الفكر أو التعلم
وتابعة له . ولم يك يتحدث بهذا على الصعيد النظري البحت بل ايضا من

زاوية الممارسة والتطبيق . ويقول بهذا الصدد ان تعليم الصناعة لا يكون الا بالباشرة والممارسة ، ثم بالتدرج من البسيط الى المركب (٢١) .

ثالثا : تقسيم العمل في ضوء التقدم الحضاري والتقي وزيادة السكان

ومرة اخرى تتجه الانظار والافلام الباحثة في الفكر الاقتصادي فتؤكد ان مبدأ « تقسيم العمل » و « التخصص » يعود الى التركيز الذي وضعه عليه الدكتور آدم سميث في كتابه « ثروة الامم » والذي ، كما نعلم ، ليس بجديد . فقد أشار اليه الفيلسوف (زينوفون) والشاعر الفرنسي (مانديفل) الذي وصف في مائة بيت كيفية تقسيم العمل في خلية النحل . ولكن ابن خلدون سبق سميث ومانديفل اذ عالج الموضوع من زاويتين ربط بأحكام بينهما هما تكاثر السكان وتقسيم العمل . لقد انطلق من نقطة اجتماعية فأبان بأن الاجتماع (التجمع) الانساني أمر ضروري . فالانسان ، كما عبر عنه الآخرون ، مدني بالطبع ، أي انه لا مندوحة من التكاتف والتواصل المشترك . وهذا معناه في رأيه « العمران » ويقول « ثبت أن الواحد المباشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وأنهم (الأفراد) متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك » .

لنتابع تحليل ابن خلدون :

بزيادة السكان في الأمصار ، فان ذلك يؤدي الى تقسيم العمل بين السكان وتنوع الحرف وفق أطر التنوع في حاجات الانسان . وتقسيم العمل بدوره يؤدي الى ارتفاع حجم الانتاج (والخدمات) والذي بدوره يتطلب بزيادة في حجم العمالة في مختلف الصناعات والحرف دافعين بذلك الانتاج الى الاعلى على المستويين « السلع الضرورية ، والسلع التي يدعواها ترفية » ونتيجة لهذه الفورة فان ابن خلدون يرى بوضوح أن هذه النشاطات والتفاعلات على صعيد البلد معناها ارتفاع في دخول العاملين المادية ، وبالتالي انتعاش قوتهم الشرائية التي تدفع الطلب على السلع الى الاعلى فينمو مسببا حركة جديدة فيتحرك الاقتصاد في مصر وتتوسع الصناعات القائمة، ويتاح لصناعات جديدة (استثمارات) أن تظهر ، وهذه السلسلة المتواصلة تؤدي الى حدوث ما ندعوه اليوم بالتراكم الراسمالي ، ومسيرة التنمية بصورة أحسن وبالتالي ينمو الغني والدخل بالنسبة الى السكان .

ويحلل ابن خلدون فيرى أن الانتاج في مصر يغطي احتياجات السكان ، ثم وجود ما ندعوه بالطاقة الانتاجية الفائضة والسلع التي ضاقت الاسواق الداخلية عن امتصاصها ، وهي السلع الضرورية . وعند ذاك ، كما يقول « تصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهالي الأمصار » وهذا تفسير لحدوث « التبادل التجاري » بين الأمصار كما يصفه . والتبادل

بدوره يؤدي الى مزيد من الغنى والثروة للبلد المصدر . ففورة الانتاج — يدعوها زيادة الاعمال — تتمخض عنها زيادة قيم الكسب والمكاسب في دخول العاملين والمنتجين والتجار ، ومعناه ارتفاع استهلاكهم للسلع الترفية ، وهذا الميل الاستهلاكي يدفع عجلة الفاعليات الاقتصادية في الامصار الى مزيد من الانتاج .

ومع هذا فلم يكن ابن خلدون ذا نظرة تفاؤلية بالنسبة الى الاندفاع الحضارية العمرانية ، رغم انه ربط قضية التطور في الصنائع والرخاء الاقتصادي بقضية نمو السكان وانتقال الافراد من وضع بدوي « الى وضع ريفي » فوضع مدني متحضر ومتعلم ومتأقلم لمتطلبات الحياة الجديدة خلال كل مرحلة . انه يقول : « ان المباني والمصانع في الملة الاسلامية قليلة بالنسبة الى قدرتها ، والى من كان قبلها من الدول » . ان عدم اقتصار هذا الاستنتاج على مجتمع بدوي — ريفي كمجتمع البربر في المغرب العربي ، وانسحابه على المجتمع الاسلامي ككل يجعل منه حكما قاسيا رغم اعترافنا انه كان يأمل بأن يكون التقدم والنمو بموازاة ان لم يكن أحسن من الدول الاخرى ، وفي حدود الامكانيات المتاحة . الم يقل هو نفسه : « اذا عظم عمران المدينة ، وكثر سكانها ، كثرت الالات بكثرة الاعمال حينئذ ، وكثرت الصناعات الى أن تبلغ غايتها » (٢٢) وربما نجد بعض الضوء على ذلك في القسم الرابع التالي .

نود أن نشير هنا الى أن ابن خلدون بهذا التحليل الذي كتبه حول تقسيم العمل والسكان والتنمية ونمو الدخول قد وضع أصبعه في القرن الرابع عشر ميلادي على أشياء نقرأها في يومنا هذا في احدث التطورات الفكرية الاقتصادية النظرية والتطبيقية من جانبيين : الاول كيف يتولد الدخل في اطاره الفردي والقطري ، والثاني استخدامه للتحليل الدائميكي بدلا من التحليل الساكن . ولقد قيل عنه انه لم يحل ظاهرة تقع في وقت معين (اي نموذج مغلق) بل انه مشى متتبعا المؤثرات والاثار في الزمن (٢٣) . ان انطلاقة التحليل الدائميكي التالية بعد ذلك كانت بقلم الدكتور ماركس ، ثم برزت على أسس قوية في الثلاثينات من هذا القرن فصعدوا على أيدي الاقتصاديين من مدرسة استوكهلم الاقتصادية وعدد من الاقتصاديين الانكليز والاميركيين .

رابعا : نخضر الفرد مقارنة مع البداوة واثار ذلك

نلاحظ التفاتة ابن خلدون الذكية والدقيقة الى التقنية والتقدم والصناعة والترابط العضوي بين هذه العوامل (كما لاحظها في عصرنا تورشتاين قبلن وجوزيف شمبيتر) اذ ربط بين التقدم الحضاري في البلد وسهولة التحولات التقنية الصناعية التي تتم فيه ، او ما أسماه بالصنائع ورأس المال .

رأى ان المناطق المتخلفة تفتقر الى هذه القفزات التكنولوجية ، كما في حالة البداوة والبربر ، كما يقول . فالصنائع بعيدة عنهم لانهم بدو تملئ عليهم طبيعة حياتهم المتنقلة نمطا خاصا من المعيشة بعيدا عن اقتباس التقنية والصنائع . وهم لا يهتمون بالاستقرار وبناء المدن ، وعليه ، فانه يستنتج أن تطور الصنائع هو من توابع الحضارة . والحضارة هي كينونة معاكسة للبداوة» . وبدراسته للواقع الموضوعي العربي فانه يقول بأن المباني العقارية وتطور الصنائع كان — كما اشرنا اعلاه — دون المستوى وقليل العدد والحجم منظورا اليه من زاوية الامكانات . ونسأل كيف؟ فيجيب بأن العرب قد اكتفوا بما وجدوه ولم يتوسعوا في ذلك بسبب غلبة « البداوة » عليهم مما دعاه الى الاستغناء بأن البداوة عامل معرقل للتقدم التقني والحضاري (٢٤) .

رغم حكمه على البداوة فهو يعتقد أن استقرار البدوي وتحضره للحياة الجديدة يجر معه انماطا جديدة من الحياة تقرب شيئا فشيئا من الطابع الحضاري لان التنمية حركة متفاعلة آخذة بالتراكم والتوسع . انه يكتب: «متى زاد العمران زادت الاعمال ثم زاد الترف تبعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية » (٢٥) وهكذا فان رغم هذه الكثافة والايجاز الدقيق في التحليل فهو تصور اقتصادي لكيفية حدوث الطلب على السلع والخدمات ، محفزا نمو الصناعات ، وظهور المزيد منها ، وامتصاص الايدي العاملة ، وخلق فرص العمل والتخصص والمهارات الجديدة التي تملئها الحضارة المدنية الجديدة والاتجاهات الصناعية ، ونمو قوة العمل تبعاً لذلك ، وبالتالي تصاعد الدخل وتحسن مستويات الاجور والقوة الشرائية التي تمتد الى المواد الترفية بوتائر متصاعدة ، وهكذا دواليك .

وفي دراسة لمقدمة ابن خلدون يقوم الدكتور محمد بدوي هذا التحليل بأنه يوضح أهمية النمو في الحجم وتأثيره على الظواهر الأخرى . وهذه الفكرة التي أرساها ابن خلدون كانت ، كما قيل ، محور الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي دوركايم — عالم الاجتماع المعروف — في كتابه عن تقسيم العمل الاجتماعي التي قدمها كأطروحة حصل بعد مناقشتها على الدكتوراه (٢٦) .

خامسا : مراحل التطور

يوجز بعض الباحثين مراحل التطور بالقول أن الدول تمر بأطوار متباينة / متشابهة . فالتطور من حالة البداوة ، الى حضارة مدنية ، تتسم أخيراً بصفة (المتروبوليتان) . وينجم عن تلك الانتقال من بدوي غير مستقر / زراعي فيه شيء من الاستقرار / الى مدني صناعي يتسم بضرورة الاستقرار والتأقلم

للحياة الجديدة (٢٧) . ولم تفت هذه الظاهرة ذهن ابن خلدون فقد تحدث عنها في فصل أطوار الدولة ، والفصل الخاص بانتقال الدولة من البداوة الى الحضارة ، كما لاحظ دارسوه . وهنا يجدون انه اعطى دليلا على عمق النظرة وصواب التحليل العلمي . فقد سبق الاقتصادي الالماني (فريديريك ليست) (١٧٨٩ — ١٨٤٦) الذي قسم المجتمعات وتطورها الى مراحل تبعا لنشاطها الاقتصادي السائد ، أي دور الرعي ، الزراعة ، الصناعة الى الدور الزراعي / الصناعي / التجاري . لقد رأى ابن خلدون أن مرحلة الزراعة تسبق المرحلة الصناعية في المجتمع ، فالأخيرة رهن بالوجود والتراكم المعرفي والتقني والعلمي وهي أمور — كما يقول — تتوفر في الحواضر والمدن .

ويرى ابن خلدون أن الاتفاق الحكومي في شتى المجالات عامل مهم جدا في تسريع حركة انتشار الامصار ، ومعناه تقدم الحضارة والتصدير المؤدية الى صنائع ورغاهية ، والتي تعمل هذه بدورها على زيادة حجم الشغيلة اذ تزداد عددا وتخصصا نتيجة لتقسيم العمل (٢٨) وهنا نجد أيضا التفاتة علمية سبقت الزمن اذ استنتج ابن خلدون — كما فعل ريكاردو بعد قرون — أن النمو الحضاري والصناعي يقود الى مبدأ التخصص في انتاج سلع معينة في بعض الامصار تتميز به عن سواها وفسره بأنه نتيجة للاستعداد والاستبصار في صناعتها ولأن أهاليها يجعلون من هذا التخصص معاشهم (٢٩) . وهذا ما نقرأه في كتابات الكلاسيكيين ، ثم المجددين منهم في وقتنا المعاصر .

كما ويضع ابن خلدون شرطا أساسيا لدوام الحضارة والازدهار التكنولوجي الصناعي . فالصنائع كما يقول : « انها تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته » أما رسوخها فيعتمد على رسوخ الحضارة وطول أمده ، فالصنائع تستجد وتكثر اذا كثر طالبيها « (٣٠) وبالطبع فان الانهيار سيكون حتميا اذا قاربت الامصار الخراب .

ان لابن خلدون رأيا في مسيرة الحضارة في البلدان . انه يعتقد انها :
أ — تولد ، ب — تشب ، ج — تنمو ، د — تنضج وتبلغ سقفية النجاح بكل ما فيه من رفاهية ، وتبطر ، وعزوف الى الكسل والبعد عن الجد ، ه — يعقب هذه الظواهر هرم الحضارة وذبولها ، د — ثم موتها . انها ، أي الحضارة ، تمر بعين الدائرة التي تمر بها حياة الانسان والحيوان من الولادة حتى لحظة الموت (٣١) .

سادسا : الرخاء الاقتصادي للمجتمع والمصر

قالت المدرسة الفكرية الفيزيوقراطية في فرنسا أن الارض (الزراعة) هبة الطبيعة السخية ، فالزراعة مصدر الثروة والقطاع المنتج الوحيد الذي

يخلق الناتج الصافي . بينما وصفوا القطاعات الاقتصادية الاخرى (الصناعة ، التجارة) عالة على الزراعة اذ انها تستفيد وتحول ما تنتجه الزراعة الى سلع . والدخل يتولد من الناتج الزراعي الصافي وينتقل في الجسم الاقتصادي الى طبقات اخرى ثم يؤول في النهاية الى المزارعين (٣٢) .

هل الرخاء او الثروة هبة الطبيعة ؟ . هل هي شعور نفسي ؟ يجب ابن خلدون ان الرخاء ينبثق من جهود الافراد ويقوم على العمل المبذول بشكل تعاوني وجماعي . وهذا يدور حول محور اساسي هو زيادة العمران ، اي الانطلاق من عالم متخلف الى اخر اكثر حضارة وتقدما وعمرانا . ماذا يجري في ضوء هذا التقدم من البداوة والاستقرارية ذات الطبيعة البسيطة والمتخلفة الى مرحلة اكثر تقدما ؟ . يرى ابن خلدون انه انبثاق دنيا متحركة بكل نشاطاتها : مدن تنمو ، طرق جديدة تشق وتمتد ، صناعات تبدأ وتنتشر ، حاجات استهلاكية تتصاعد ، قوى العرض تواكب قوى الطلب ، التخصص ، النمو المتواتر حلزونيا .

بايجاز ، العمران اساس التحرك ولكن جهود الافراد ، زايذا التقنية المتوفرة والمتطورة بشكل مراحل ، هما عاملان متفاعلان ايضا ، فهناك علاقة عضوية بينهما وبين العوامل الاخرى بحيث يتمخض تفاعل مشترك مؤثر ويتأثر ، وحسيلة هذا التفاعل هو الرخاء الاقتصادي وازدياد الثروة والتنمية .

كما انه لاحظ ان التصنيع وتقدمه يتطلب ارتفاع الطلب على السلع كمحرك ومنشط ، ولكن الركيزة الاساسية هي ثروة البلد ، رؤوس الاموال الجاهزة ، مستوى التقدم التقني ، ثم مستوى العمران فيه . والصنائع ظلت طوال فصول ابن خلدون تحتل مكانتها كمعالم عالية للحضارة والتقدم في المجتمع . وهذه نظرة دقيقة تعطي الدليل على أصالة فكره (خاصة ولنتذكر انه كتب في منتصف القرن الرابع عشر حول اسماء الكتاب المعاصرون بمراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات) . ان الرخاء يقوم على مدى اتساع العمران والصنائع . ولهذا منح ابن خلدون الاخيرة اهمية قوية وفضلها على غيرها ، كما جاء في الباب الذي عالج فيه أوجه المعاش وأصنافه ومذاهبه اذ يجعل للصنائع الاولوية فوق الزراعة عندما يصنفها كالتالي :

١ - الصنائع الضرورية وتشمل في رأيه الفلاحة ، البناء ، الخياطة ، التجارة الحياكة .

٢ - الصنائع الشريفة في الموضع وهي التوليد ، الكتابة ، الوراقة ، الغناء ، الطب .

٣ — يدعو ما تبقى بالصنائع التابعة والمهنة في الغالب وفق غايات وطبائع ودوافع الناس (٣٤) .

سابعا : نظرية الربيع

المح ابن خلدون الى نظرية الربيع ولم يتوسع فيها كريكاردو وهنري جورج ويذكر دارسوه بأنه اشار في بحثه لاسعار المدن الى الربيع التفاضلي ، والى الربيع الزمني الناشيء عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين فترتين زمنييتين مختلفتين . ويعتقد الدكتور شقير بأنه توصل الى نظرية الربيع الريكاردية اذ شرح كيف ان استغلال الارض الاقل خصبا ثم غير الخصبة التي تتطلب استصلاحا ونفقات سيؤدي الى ارتفاع اسعار الناتج الزراعي فتدريعا على المالك . كما ان ابن خلدون اشار الى الربيع العقاري الناجم عن التقدم الاقتصادي المؤدي الى استغلال عقارات غير مستعملة أو مستعملة سابقا . واستنتج بأن الفرق بين المدفوع الجديد والمدفوع السابق هو منفعة العقار أو الربيع فقال « ان الربيع العقاري ليس من سعي المالك واكتسابه ومجهوده بل نتيجة تقدم الظروف العمرانية » . وبهذا الصدد ، ويعدده بقرون ، كتب المفكر الأميركي هنري جورج حول المعنى نفسه (٣٣) .

ان صب الاستثمارات في العقارات والضياع لن يكون دفعة واحدة وآتيا ، ذلك ان ابن خلدون يشير الى ان هذه الاستثمارات تمر بهراحل ولا تتم في عصر واحد . وبانتظام الاحوال ، تصبح الاستثمارات الجديدة ذات أهمية وتأخذ محلها دافعة بذلك قيم الاعمال الجديدة الى الاعلى فيثري أصحابها .

ثامنا : نظرية التضخم / ارتفاع الاسعار

التضخم ، في ضوء تعريف مبسط ، هو زيادة القدرة الشرائية الانفاقية لدى المستهلكين الهارعين الى السوق (وهذا يشكل جانب طلب المستهلك) فيبتاعون ما هو متوفر فيها (وهذا هو جانب العرض) ويرغبون في المزيد لتوفر الدخل الانفاقي فاذا لم تتوفر للسلع آتيا وفي الامد القصير فمعناه تصاعد الاسعار . فهل وضع ابن خلدون اصبعه على مشكلة ارتفاع الاسعار ، عدا ما ذكره عن الاحتكار الذي يخلقه المنتج والبائع بحجب السلع عن المشتريين الى وقت مناسب حين ترتفع الاسعار فيضخها في السوق ؟

الجواب : نعم . . فعل ذلك ولو بدون دقة التفصيلات المعاصرة . انه لمن المدهش حقا كيف وصف ببراعة اسباب التضخم في الامصار الكبيرة . انه يرى ان هذه الامصار المتميزة بكونها مدنا نامية ذات عمران متوسع وسكان ذوي دخول جيدة تتعرض لتصاعد الاسعار لثلاثة اسباب كثفها كالتالي :

اولا : ما أسماه « بكثرة الحاجة لمكان الترف في مصر بكثرة عمرانه » اي زيادة

الميل للاستهلاك المنصب على السلع الترفية .
ثانيا : ما دعاه « اعتزاز أهل الاعمال لخدمتهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة اقواتها » أي أن عوائد أو مردودات كل من المنشآت المنتجة والخدمية تكون عالية المستوى .

ثالثا : ان « كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم الى امتهان غيرهم والى استعمال الصناع في مهنتهم فيبذلون في تلك الاعمال اكثر من قيمة اعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعزز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو اعمالهم » : أي أن الطلب على الايدي العاملة بأنواعها يزيد مسببا ارتفاع ما يدفعه المتنافسون اليها من أجور أو رواتب .

رابعا : يرى ابن خلدون أن فرض المكوس والمغارم بنسب عالية سيدخل في ثمن السلع فتصبح أسعارها في الحواضر أعلى منها في البوادي .
خامسا : ترتفع الاسعار في ا — المرافق ، كالايجارات بالنسبة للعقارات والدور ، ب — في المواسم أو الاوقات ، ج — في الاعمال عندما تتصاعد الكلف بالنسبة اليها وكلها تنعكس على مستويات الاسعار (٣٥) .

هذا في الامصار الكبيرة ، ولكن ما هي عوامل تصاعد الاسعار في الامصار الصغيرة والقليلة السكان ؟ . لقد عزاها صاحبنا الى قيام التجار والمنتجين بحجب ما لديهم من سلع وتمسكهم بها ، فيندر وجودها في الاسواق مؤديا الى ارتفاع اثمانها . وهذا هو الاحتكار الذي ندد به .

معنى ما مر من تحليل ان ابن خلدون وعى بوضوح دور الطلب الفعال في الاقتصاد وعى أيضا كيف أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة في الطلب ، وبالتالي استجابة قوى العرض ، ودور الاستجابة هذه (المرونة وان لم يسمها بالاسم فالرونة مصطلح اطلقه الفريد مارشال) . كما انه لاحظذبذبات الاسعارنتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ، وكيف أن التباين في الدخول الفردية والثروات الوطنية في الامصار ذو اثر حاسم في حجم التبادل التجاري داخليا في مصر ، وخارجيا بين الامصار ، أو بين الاقاليم . ومعنى هذا أيضا أن ابن خلدون أدرك دور السوق في تنظيم جهاز الاسعار ومقادير السلع وفقا لموجات الطلب السائد في المرحلة . أقول هذا بنوع من التحفظ اذ لا يمكن القول بدقة انه أنجز وضع « نظرية السوق » و « قوى العرض والطلب » بالمعنى العلمي الدقيق المفصل الذي كتب فيه آدم سميث في ثروة الأمم فالفارق كبير بين ملاحظات قصيرة كتبها ابن خلدون عن هذه الظواهر الاقتصادية ، وبين الدراسة العلمية التي وضعها الاقتصادي سميث . ومع هذا فإن ابن خلدون دل ، بكل وضوح ، على بعد نظر في رؤيته لهذه القوى وكيف تعمل عملها في الاسواق التي تسودها

المنافسة التي ايدها ، وغاب فيها التحكم الحكومي الذي كان ضده ، وتميزت بالملكية الخاصة التي كان من المدافعين عنها .

تاسعا : الاقتصاد الحر / الملكية الخاصة

الدعوة الى الاقتصاد الحر (الليسيه فير) وعدم التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية (الليسيه باس) جاءت بعد ابن خلدون بقرون بأقلام نخبة من الاقتصاديين الفيزيوقراطيين أو الطبيعيين في فرنسا ومن اشتهرهم كيناي وترجو ، وبأقلام كوكبة من المع الاقتصاديين الكلاسيكيين في انكلترا من أمثال سميث وهيوم وريكاردو . الخ . ومع هذا ورغم ، ما نقرأ من تمجيد وإشارة الى هاتين المدرستين كرائدتين في هذه الدعوات فان ابن خلدون قد سبقهم في **المقدمة** في الحديث عن الاقتصاد الحر والمشروع الحر والمنافسة . ولن نتجنى على أساطين وأساتذة الاقتصاد من هؤلاء اذا قلنا انه واضع أسس الاقتصاد الحر ، فقد عالج الموضوع في الفصل الثالث من كتابه **المقدمة** (٣٦) . فما هو التبرير الذي يقدمه ؟ .

يرى أن الاتفاق العام اذا نما فوق المستوى المحدد له فمعناه أن الدولة ستكون بحاجة الى مزيد من الاموال ، مما يدفعها الى فرض الضرائب (الجباية) وتنويعها ورفع نسبها . ويرى أن زيادة النسب الضريبية على الاعمال التجارية والانتاجية والعاملين في القطاع الخاص سيدردخلاء على الدولة يوازي حجما أو يزيد على حجم الدخل المتولد من قيام الدولة نفسها بالعمليات الانتاجية والتجارية والزراعية ، ولهذا فهي سبيل أيسر وأكثر مردودا . ولكنه يعتقد أيضا أن الدولة تدخل ميدان الاعمال الذي كان مقتصرًا على الافراد (نسبية القطاع الخاص) كالاعمال الزراعية والتجارة فتجني بذلك الارباح منافسة هؤلاء . وهذه بمجموعها اتجاهات مرفوضة من قبل ابن خلدون ويقف ضدها للأسباب التي يقدمها كالتالي :

١ — ان « المنافسة » بين التجار والمنتجين اجدى نفعا . فهي تضمن حسن توزيع السلع بين المستهلكين ، فكل فرد يحصل على حاجته . وواضح هنا افتراض ابن خلدون لمساواة أو تقارب مستويات الدخل ، وهو افتراض غير منطقي .

٢ — ان المنافسة في السوق وبين رؤوس الاموال في شتى المجالات مبداء ضروري . والمقصود هنا ليس المنافسة الطليقة اللامشروطة دونها حدود ومؤشرات كابحة ، بل تلك المنافسة التي يدعوها « شريفة » بناءة لا ترمي الى الضرر بالآخرين ، تلك التي تنأى عن الكيد أو تتعمد الايذاء ، تلك التي لا تهدف الى اخراج المنافس من السوق بشتى الطرق ، تلك التي تعمل في حدود

التعاليم والنواحي التي حددها الدين الاسلامي (٣٧) . وبالطبع فان تطبيق هذه الشرائط على المنافسة واخضاعها لها ليس ممكنا ، فالمنافسة كانت متولدة وضاربة وابعد من كلمة « شريفة » التي ارادها لها ابن خلدون .

٣ - في تقويم ابن خلدون ، ان الدولة متى ما تدخلت في النشاط الاقتصادي فليس ثمة حدود تقف عندها . فالتدخل سلسلة متداخلة يدفع بعضها بعضا ويتطلب المزيد من التدخل . ويضرب مثلا فيقول بأن الدولة لا تكتفي بالدخول في ميدان الاعمال ذاتها بل تمتد الى الضغط على الاسواق ، تحديد الاسعار ، اجبار الامراء على الشراء ، بينما تحصل على السلع بثمن بخس . ان تحبذ ابن خلدون لابتعاد الدولة عن القيام بأنشطة اقتصادية كان ضمن الحدود التي يكف فيها اصحاب الاعمال عن الاستلاب ، والبقاء على صعيد المنافسة الشريفة . ونحن نعلم ، كما يعلم هو بصفته فقيها ايضا ، ان الاسلام قد نهى عن الظلم والاحتكار والحكومة الفاشية . ان الفردية اذا تعدت حدودها فقد اضررت بالصالح العام واضرت بالمستهلكين وجمهرة العاملين التي تعمل لها . وهذا الشيخ محمد عبده قد افتي بأن روح الاسلام ضد الفلسفة الفردية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي المعاصر ، وان روح هذا الدين كما كتب ، توجب على الحكومة التدخل في الشؤون الاقتصادية لصالح جماهير المحكومين سواء باقامة الصناعات أو ادارتها ، ام بتحديد اسعار السلع التجارية ، ام بانصاف العمال عن طريق زيادة اجورهم أو بتقليل ساعات عملهم أو بالامرين معا (٣٨) . فالدعوة الخلدونية اذن هي ضمن اطار محدود ومرسوم .

عاشرا : قضية الموقف من الاحتكار

ان ما تقدم يثير السؤال حول الموقف من الاحتكار ، وبالتالي العودة الى مقدمة ابن خلدون للوقوف على جوابه . فنجد انه رغم وقوفه الى جانب المنافسة السوقية الشريفة فانه وقف خصما عنيفا ضد سياسات الاحتكار التي نهجها اصحاب الاعمال والتجار وضد طبقة منتفعة من المحتكرين اذ ندد بهم وخاصة أولئك الذين يعزفون عن عرض « الاقوات » و « الزرع » انتظار لما أسماه « اوقات الغلاء » فيفرضون اسعارا عالية مستغلين المستهلكين وجلهم من ذوي الدخول الدنيا . وكان التنديد العنيف بمحتكري الاقوات قائما على تقسيمه لاولويات السلع الاستهلاكية حسب اهميتها للجماعات اذ وضعها وفق الترتيب التالي :

١ - سلع الاقوات أو الناتج الزراعي الذي تعتمد عليه حياة الانسان .

ب - سلع ضرورية .

ج - سلع ترفيه أو كمالية تقع في متناول الانفاق الاستهلاكي لعلية القوم

واغنيائهم (٣٩) .

وعليه فانه وان أبدى تساهلا نسبيا بصدد السلع الكمالية ولكنه لم يرحم محتكري الاموات والسلع الضرورية . والقرآن ، والنبي (صلمع) ، والاسلام قد نهى عن الاحتكار اذ رأى في المحتكرين فنة تنتزار بمصالحها مع مصالح المجتمع ، ولهذا اجاز الشرع معاقبة المحتكر بمصادرة امواله .

٣ - خاتمة :

ان دراسة جدية لمقدمة ابن خلدون تكشف دونما شك انه موسوعي بحق وانه باحث لو وضعناه في معايير عصرنا لكان مختصا في عدد من العلوم والاختصاصات . لقد مضت اكثر من ستة قرون على كتاب المقدمة المعروفة باسم : مقدمة ابن خلدون . ولكنها تثير الى هذا اليوم النقاش الطويل واعجاب الكثيرين ممن درسوها ، ونقمة البعض ممن لم يبتغوا اعطاء هذا الرجل مكانته العلمية الصحيحة ، كما فعل استاذنا الدكتور طه حسين رحمه الله (٤٠) .

لا يمكنني القول وانا اقرأ ابن خلدون بلذة ، وأتابع عددا من البحوث التي كتبت عنه ، بأنه مجرد أحد الكتاب العرب السلف الذين احترم . لقد كان اكثر من ذلك : رجل علم ، وباحثا ، وسياسيا ، واداريا ، والمهم انه ريادي ، وفي الطليعة الريادية المتفوقة جدا . لقد كان ابن خلدون عقلية متميزة وصفها ساطع الحصري « بشدة التشوف ، ودقة الملاحظة ، ونزعة البحث والتعميم ، وقدرة الاستقراء ، والبعد عن التجريد واكتناره من التشبيهات المادية والامثلة الحسية » .

وهذا المؤرخ الانكليزي الراحل ارنولد توينبي يكتب في تقويم ابن خلدون واعماله اذ رأى فيه عبقريا محترما ، وان كتاباته « تدل على سعة النظر ، وعمق البحث وقوة التفكير » كما انه « أدرك وتصور وأنشأ فلسفة للتاريخ هي بلا شك أعظم عمل من نوعه خلقه أي عقل في أي زمن ومكان » (٤١) .

يجب اتاكيد هنا على ان عصر ابن خلدون واكب ظاهرتين هما انحلال العالم الاسلامي وتمزق دوله وافول شمس حضارته من جهة ، ثم انبثاق النهضة الاوربية والتحول الاجتماعي / الاقتصادي / العلمي فيها بعد ركود طويل من جهة أخرى . كما أن الاوربيين نسفوا الجسور الفكرية والعلمية التي ربطتهم بالفكر العربي في تلك الفترة . ولهذا رغم شهرة مقدمة ابن خلدون فلم يسمع بها ولم يقرأها ولم تترجم انذاك . وقيل ان من اطلع عليها قلة لا تزيد عن عدد اصابع اليد . ولهذا فلم يكتشف ابن خلدون في أوربا الا بعد قرون .

ومن هذا العرض ، في الصفحات الماضية ، فاني أرى ابن خلدون واحدا من الاوائل في دنيا الفكر الاقتصادي في عدد من النظريات الاقتصادية التي لم توضع على صعيد التحليل البحت ، بل اشتقت من واقع الحياة . ولهذا وبكل فخر أرحب وأفخر بابن خلدون عضو شرف في نادي الاقتصاديين .

الحواشي

١ — نشرة سيمون وشيستر (نيويورك ، ١٩٥٣) وترجمة د. راشد البراوي (بيروت ، ١٩٦٣) . انظر المقدمة / ف١ / صص ١٥ — ٤٣ .

٢ — عالج المؤلف في كتابه **قادة الفكر الاقتصادي** الاقتصاديين حسب الترتيب: آدم سميث ، توماس روبرت مالتس ، ديفد ريكاردو ، الاشتراكيون الخياليون ، كارل ماركس ، أجورث ، باستيا ، هنري جورج ، هوبس ، الفريد مارشال ، جون مينارد كينز ، ثورستين فبلن .

٣ — في رأي هيلبرونر أن انبثاق نظام السوق هو البذرة التي نمت وتفتح عنها علم الاقتصاد ، وبالتالي ظهور اقتصاديين طوروا هذا العلم والفكر الاقتصادي كما أن عصور ما قبل آدم سميث قد حفلت بوجود (علم الاخلاق) و (علم السياسة) لتفسير وتقليل طبيعة العلاقة القائمة بين السادة الأدنى درجة والاعلى درجة منهم من جهة ، وبين هؤلاء كمجموعة وبين الملوك من جهة أخرى كذلك هناك الصراع بين الكنيسة وبين الميول الفاسدة لدى التجار . وهكذا سادت قوانين الانقطاع ، والكنيسة ، والعادات ، لتحكم الافراد في تلك المجتمعات وتسير دفة الاقتصاد ، ولم يعد ، في رايه ، ثمة سبب بروز اقتصاديين كثرية مهنية متميزة .

٤ — روجيه جارودي « اثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية » مجلة **الطليعة** ، القاهرة ، يناير ١٩٧٠ .

٥ — د. محمد شوقي الفنجري « الاقتصادي ولماذا أحجم المسلمون عن تدريسه » مجلة **العربي** ، الكويت ، تموز ١٩٧٢ ، ص ٦٥ .

٦ — د. محمد حلمي مراد « أبو الاقتصاد ابن خلدون » في كتاب **أعمال مهرجان ابن خلدون** (القاهرة : ١٩٦٢) ص ٣٠٨ .

٧ — د. محمد يوسف موسى ، **الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن سينا** (القاهرة : ١٩٥٢) ، ص ١٧—١٨ .

٨ — انظر جون مينارد كينز ، **النظرية العامة في العملة ، النقود ، والفائدة** (لندن : ١٩٣٦) باللغة الانكليزية ، ومعظم كتابات الكينزيين مثل الفن هانس

وصالمصون ... الخ .

٩ — د. لبيب شتير ، تاريخ الفكر الاقتصادي (القاهرة : بلا تاريخ) ، ص ٩٠-٩١ .

١٠ — المصدر السابق ، ص ٩٥ .

١١ — يذكر الاستاذ ساطع الحصرى في كتابه دراسات عن مقدمة ابن خلدون (القاهرة : ١٩٦١) ص ٢ ان ما نشر عن ابن خلدون باللغة العربية قليل مقارنة الى ما نشر في اللغات الاخرى ، ولا سيما الاوربية ، وان هناك دراسات غير قليلة وهي قيمة لا تزال غير منقولة الى العربية ، ومنها جيدة باقلام بعض الشبان العرب ايضا ظلت خارجة عن نطاق المطبوعات العربية الى الان .
انظر ص ٦٣٩ — ٦٤٢ في المصدر حول ما نشر عن ابن خلدون في العربية ولغات اخرى وعناوين اطروحات الدكتوراه عنه لغاية عام ١٩٦١ .

١٢ — افرد ابن خلدون ١٠ فصول من الباب الثالث ، ٦ فصول من الباب الرابع ، ٣٣ فصلا من الباب الخامس لامور جمّة ، منها الكسب ، والمعاش ، والصنائع ، والجباية ، والتجارة ، والنقود ، والسكان ، وتقسيم العمل ، والمنافسة والاحتكار ، والملكية الخاصة ، الخ . وكان رياديا في عدد منها فسبق بذلك علماء الاقتصاد الفيزيوقراطيين والكلاسيكيين ولو دونما اسهاب .
للتفاصيل انظر الحصري ، المصدر السابق ، ص ٥٣٢ — ٥٤٢ ، والمقدمة .

١٣ — المقدمة ، ص ١٦٨ ، ٢٩٤ .

١٤ — هيلبروتر ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

١٥ — الحصري ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ . انظر د. محمود محمد الحبيب « الاقتصاد الماركسي ، خلفية الفكر النظرية » مجلة الثقافة (بغداد : شباط ١٩٧٣) .

١٦ — الحصري ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

١٧ — روجيه جارودي ، المصدر ذاته .

١٨ — هلال مؤرخو الفكر الاقتصادي لادم سمث لانه ابدى الفكرة نفسها في كتابه ثروة الامم (١٧٧٦) . ونهل نحن بان ابن خلدون قال بها في منتصف القرن الرابع عشر .

١٩ — كما جاء في د. احمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي (بيروت : ١٩٧٣) ، ص ٢٨ .

٢. — انظر الحصرى ، المصدر السابق ، ص ٥٣٦ .
- ٢١ — المقدمة : ص ٣٩٩ — ٤٠٠ .
- ٢٢ — في هذه السليبات انظر المقدمة : ص ١٤٩ — ١٥٢ . كذلك ص ٣٦ ، ٣٥٨ — ٣٥٩ .
- ٢٣ — انظر بحث الدكتور علي عبد الواحد وافي « ابن خلدون اول مؤسس لعلم الاجتماع » في كتابه اعمال مهرجان ابن خلدون ، ص ٧٦ ، وانظر لبیب شقير المصدر السابق ، ص ٩٨ — ٩٩ .
- ٢٤ — انظر بحث الدكتور محمد بدوي « المرفولوجيا الاجتماعية ، اصولها المنهجية عند ابن خلدون » المصدر السابق ، ص ١٩٥ — ١٩٦ . وكذلك انظر المقدمة ، ف ٨ .
- ٢٥ — ابن خلدون : المقدمة ، ف ٢١ .
- ٢٦ — محمد بدوي : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .
- ٢٧ — يذهب الدكتور كـر ، دنلوب ، هاريسون ومايرز في دراستهم الصناعية والرجل الصناعي (مطبعة جامعة هارفرد ما سوجوستس ، ١٩٦٠) الى الاستنتاج بأن الصناعية الحديثة لها حضارتها وشرائطها الخاصة الملزمة التي تقسر الافراد على التوضع والتناغم والتأقلم لتطلباتها ، فهي حضارة جديدة بكل معنى الكلمة . انظر عرض الكتاب د. محمود محمد الحبيب ، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت — اكتوبر ١٩٧٦) ص ٩٩ — ١١٨ .
- ٢٨ — المقدمة ، ص ٣٦٧ .
- ٢٩ — المقدمة ، ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .
- ٣٠ — المقدمة ، ص ٤٠٠ — ٤٠١ .
- ٣١ — انظر المقدمة : ص ١٧٠ — ١٧٢ .
- ٣٢ — هذه اراء اعرّبوا عنها وتمثلت في كتاب الطبيب الاقتصادي كيناي الموسوم الجدول الاقتصادي (١٧٥٨) .
- ٣٣ — في كتابه التقدم والفقر (١٨٧٩) . انظر مقدمة ابن خلدون : ص ٣٦٧ .
- ٣٤ — المقدمة : ص ٤٠٥ .
- ٣٥ — المقدمة : ص ٣٦٢ — ٣٦٥ .

٣٦ — المقدمة ، ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .

٣٧ — في هذه النقطة أنظر الدكتور محمد عبد الله العربي ، في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر (مجمع البحوث الاسلامية / المؤتمر الثالث) ص ٢٠٩ .

٣٨ — أنظر محمد عبده ، الاعمال الكاملة — الكتابات السياسية (بيروت ١٩٧٢) الجزء الاول ، تحقيق محمد عمار ، ص ١٢٧ .

٣٩ — الصفحات ٣٦٢ — ٣٦٥ من مقدمته تفصل هذا الشيء .

٤٠ — أنظر طه حسين ، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية (اطروحة الدكتوراه/ فرنسا ١٩١٨) ترجمها عبد الله عنان (القاهرة ١٩٢٦) .

٤١ — كما اقتبسها الحصري ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ و ٢٥٩ .